الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية

دائرة الحسابات القومية

تقرير حول سير العمل على الانتقال إلى نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨

مقدمة:

تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ نشأته نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وضمن التوجهات الدولية فقد تم البدء في خطة للانتقال إلى نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ المحدث والصادر عن شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، كما تم اختيار فلسطين خلال اجتماع خبراء الحسابات القومية الذي عقدته الاسكوا في عمان ٢٠١٣ كدولة ريادية للمتابعة معها حول الانتقال وذلك ضمن ثلاث دول (Pilot Countries) تم اختيارها لمتابعة تنفيذ ومراجعة الانتقال إلى نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ (فلسطين، الأردن وعمان).

التطورات في العمل على نظام الحسابات القومية:

١. تم عقد ورشة عمل وطنية بحضور المستخدمين الرئيسين لبيانات الحسابات القومية بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ وذلك بناء على توصيات الاسكوا بضرورة عقد ورش عمل وطنية للترويج للنظام.
٢. تم استقدام بعثة فنية من خلال الاسكوا (المستشار الفني ربحي البله) وذلك لتحديد الخطوات الأولى للانتقال.
٣. بناء على البعثة الفنية فقد تم تنفيذ التالي:

- إجراء تعديلات على استمارة المسوح الاقتصادية والاستمارات الأخرى المرتبطة بها كاستمارات مسح النقل ومسح المالية والتأمين منذ العام ٢٠١٢ لتشمل التغييرات التالية:

١. تعديل آلية احتساب الإنتاج لتكون بصورة مباشرة، مع تفصيلات الضرائب المختلفة اللازمة للاحتساب بالأسعار الأساسية.
٢. التفصيل اللازم لاحتساب بيانات الأصول لتمكين احتساب استهلاك رأس المال الثابت (متوسط عدد سنوات الاقتناء، القيمة السوقية للأصول خلال سنة الإسناد، المشتريات والمبيعات والإضافات من الأصول الثابتة).
٣. إعادة تصنيف الرسوم الحكومية والضرائب للفصل بين ما يعتبر خدمات مشتراة من قبل الحكومة تسجل في الاستهلاك الوسيط وما يعامل كضرائب ورسوم مختلفة.

٤. إضافة بند مستقل خاص بالحسابات التراكمية ليشمل بيع مستلزمات الإنتاج وبيع الأصول الثابتة.
٥. وضع جدول مستقل لدخول الملكية المقبوضة والمدفوعة ليشمل ريع الأراضي، الفوائد المستحقة على القروض والسندات، أرباح الأسهم، مسحوبات أصحاب العمل، دخل الاستثمار المدفوع أو المقبوض لصناديق معاشات التقاعد..الخ.
٦. تعديل التصنيفات المختلفة للشركات حيث جاري العمل على إعادة تصنيف الشركات القابضة ضمن القطاع المالي كما هو موصى في نظام ٢٠٠٨.
٧. شمول نشاط الصرافة ضمن مسح المالية والتأمين للعام ٢٠١٤.

٤. تبني توصيات النظام بالانتقال إلى ISIC4 وتطبيقاته المختلفة على البيانات، حيث تم تعديل سلسلة بيانات الحسابات القومية للفترة ١٩٩٤-٢٠١٢ لتواكب التحديث على التصنيف وتم النشر خلال العام ٢٠١٤ لكامل السلسلة.
٥. تعديل كافة المفاهيم والمصطلحات المتعامل بها وفق نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ في كافة أدلة وكتيبات التدريب إضافة إلى تقرير الحسابات القومية مع الإشارة إلى التغييرات التي طرأت بسبب الانتقال إلى النظام المحدث.
٦. تم المشاركة في ورشة عمل حول القطاع المالي خلال شهر أيار ٢٠١٥ وذلك للمتابعة على توصيات النظام بخصوص القطاع المالي الذي شهد تغييرات جوهرية بناء على نظام العام ٢٠٠٨.

المتابعات المستقبلية:

ضمن المشاركة في ورش العمل الخاصة بالقطاع المالي وفق نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ فقد كانت التوصية بضرورة المتابعة على الأمور التالية لتوفير البيانات الخاصة بتطبيق توصيات نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالقطاع المالي، والقضايا الفنية التي بحاجة لدراسة:

المتابعة	جهة التنفيذ	الفترة الزمنية
دراسة تحديد السعر المرجعي للفائدة ووفق توصيات المستشار أن يتم حساب سعر مرجعي لكل عملة على حدا وبعد ذلك يتم أخذ المعدل لسعر الفائدة لمختلف العملات على مدار السنة، علما بأن البيانات متوفرة لدى سلطة النقد.[١]	دائرة مالية الحكومة مع سلطة النقد	الربع الرابع ٢٠١٦

[١] وفق توصيات البعثة الفنية الأخيرة (٢٤-٢٠١٥/٠٥/٢٨).

تحديد سعر خدمة التأمين التي تعتبر استهلاك وسيط وعدم اعتبار أن جميع أقساط التأمين هي استهلاك وسيط.	دائرة مالية الحكومة والحسابات القومية	تم
دراسة وتحديد طبيعة أنشطة سلطة النقد الفلسطينية لمعرفة إمكانية حساب الإنتاج لها وفق توصيات نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ أو الاستمرار في حسابها كالسابق	سلطة النقد ودائرة الحسابات القومية	تم تحديد اجتماع مع سلطة النقد حول الموضوع خلال الشهر الحالي
دراسة طبيعة البيانات المتوفرة لدى البنوك الإسلامية، والفصل في معالجة بيانات البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية لاختلاف طبيعة النشاط	سلطة النقد ودائرة الحسابات القومية	الربع الأول ٢٠١٧
إدراج بيانات الشركات القابضة ضمن قطاع الشركات المالية	دائرة مالية الحكومة والحسابات القومية	تم

ملخص:

١. ضمن المتابعات الإقليمية فإن الجهاز يسير وفق ما هو مخطط له للانتقال إلى نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض البنود التي شهدت تغيير خلال نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ تتعلق بمراحل متقدمة من الحسابات والتي لم يتم الوصول لها بعد.
٢. تم تبني التوصيات الخاصة بالانتقال إلى التصنيف القياسي التنقيح الرابع ISIC,4.
٣. تم تحديث كافة الأدوات المتعلقة بالمسوح الاقتصادية وتغيير الاستمارات لتواكب توصيات SNA 2008، حيث تم الحصول على بيانات المسوح الاقتصادية للعام ٢٠١٣ وتضمينها في الحسابات القومية ٢٠١٣ بناء على التوصيات المحدثة للنظام.
٤. بخصوص القطاع المالي والذي شهد العديد من التغييرات فقد تم التنسيق مع دائرة مالية الحكومة لعقد اجتماع مع سلطة النقد لتوفير البيانات اللازمة لاحتساب القطاع المالي، إضافة إلى أنه تم تغيير استمارة مسح المالية والتأمين لتأخذ بعين الاعتبار توصيات ورشة العمل الأخيرة.
٥. الحسابات القومية الفلسطينية في منتصف المرحلة الثالثة من المعالم الستة التي حددتها الأمم المتحدة لتطبيق نظام الحسابات القومية، حيث تم حاليا التخطيط لبعثة فنية لاستكمال المراحل الستة من خلال بعثات فنية أدرجت على خطة ميتاك للأعوام الثلاث القادمة.

٦. تم الانتقال إلى سنة الأساس ٢٠١٠ وتجهيز كافة الملفات الخاصة بالحسابات القومية وسيتم إقرارها خلال اجتماع اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية المقرر في ٢٠١٦/١١/٢٠.